الصباح الاقتصادية
12
العدد 2710 - السنة التاسعة
الثلاثاء 8 جمادى الاخرة 1438 - الموافق 7 مارس 2017
Tuesday 7 March 2017 - No.2710 - 9th Year

أكد أن وثيقة «الإصلاح المالي والاقتصادي» مبنية على دراسات صحيحة وأرقام حقيقية

الصالح: ترشيد الإنفاق الحكومي حقق وفورات بـ 1.1 مليار دينار

■ برنامج الوثيقة شامل ومرن ويخضع لمناقشات مفصلة ومهمة لضمان اتفاق مختلف الأطراف

أنس الصالح

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح أن وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي التي اطلقتها الحكومة الكويتية مبنية على دراسات صحيحة وأرقام حقيقية.

ونفى الصالح في بيان صحافي للوزارة صحة ما يتردد من أن الوثيقة لم تبن على دراسات صحيحة وارقام حقيقية مؤكدا انها خضعت لمناقشات مستفيضة وشارك في إعدادها خبراء في الاقتصاد والمحاسبة والمالية العامة.

وشدد على ضرورة توخي الدقة والموضوعية عند تناول الموضوعات المالية والاقتصادية والابتعاد عن الشائعات والتكهنات داعيا إلى عدم الانسياق وراء قراءات مجتزأة وغير دقيقة لبعض الإجراءات الحكومية التي تحاول توجيه الانظار إلى إجراء حكومي جزئي دون وضعه في سياق السياسة والاهداف العامة التي استدعت اتخاذه.

وأوضح «ما يجري حاليا هو تطوير لأسلوب عرض برامج الوثيقة وليس تغييرا في محتوياتها أو مكوناتها وليس كما يحاول البعض تصويره بانه تراجع عن السياسات أو الخطط التي بنيت عليه محاور الوثيقة أو برامجها».

وأشار إلى استمرار المشاورات والمداولات بين مختلف الجهات الحكومية والأهلية المعنية للمضي قدما في تنفيذ الخطط والبرامج المالية والاقتصادية التي تدعم رؤية (كويت جديدة 2035) للتنمية الشاملة والمحافظة على متانة اقتصاد دولة الكويت واستدامة مواردها المالية بما يضمن تحقيق مستقبل مستقر وازدهار مستدام لابناء الكويت.

وذكر أن ترشيد الإنفاق الحكومي وغيره من الإجراءات التي تم إتباعها أتاح تحقيق وفورات تقدر بنحو 1ر1 مليار دينار كويتي خلال السنة المالية 2016/2015 (نحو 3ر5 مليار دولار أمريكي).

وقال الصالح إن مجلس الأمة في مقدمة الجهات التي تنسق معها الحكومة بشان المبادرات التي قدمتها مشيرا إلى عقد العديد من الاجتماعات في هذا الصدد معربا عن أمله في أن يتم طرح (وثيقة الإصلاح) خلال جلسة مجلس الأمة المقبلة لمناقشتها بشكل أوسع.

وشدد على أن برنامج وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي شامل ومرن ويخضع لمناقشات مفصلة ومهمة لضمان اتفاق مختلف الأطراف على مبادراته وآليات تطبيقها وبالتالي تحقيق النتائج الإيجابية المستهدفة.

ولفت إلى أهمية المداولات التي أجريت مع المتخصصين الاقتصاديين والماليين في جمعيات النفع العام والمؤسسات الاهلية تأكيدا لمبدأ المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي البناء.

وقال الصالح إن المناقشات والمشاورات التي تمت خلال الأشهر الماضية أكدت حرص جميع الأطراف على تعزيز كفاءة العمل الحكومي وتطوير آلياته للقضاء على الترهل والهدر مشيدا بالنتائج الإيجابية التي حققتها العديد من المبادرات التي أطلقتها الحكومة في السنة المالية (2016/2015) والتي تعد أساس لتلك المناقشات.

وأفاد بان المبادرات التي تم تقديمها تهدف إلى استدامة القدرة المالية للدولة بغية تحقيق متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين وترشيد مصروفات الجهات الحكومية مؤكدا ان «المواطنين الكويتيين ومصالحهم ورفاهيتهم فوق كل اعتبار».

وأكد اهمية تنويع موارد البلاد الاقتصادية ومصادر الدخل ما من شانه يسهم بشكل مباشر في تخفيف آثار تقلبات أسعار النفط عالميا على الوضع المالي للحكومة والخدمات التي تقدمها للمواطنين.

وذكر أن معالجة التحديات الاقتصادية في الكويت وجميع الدول المصدرة للنفط باتت ضرورة حتمية في ظل المتغيرات والتقلبات الاقتصادية العالمية حيث تعد قضية استراتيجية طويلة الأجل أكثر منها قضية مؤقتة لمعالجة خلل ما.

وأضاف الصالح أن وجود برنامج اقتصادي ومالي شامل لحماية مستقبل الأجيال القادمة ضرورة لا غنى عنها بصرف النظر عن تطورات أسعار النفط مؤكدا أن التخلي عن هذا البرنامج هو «هروب من المسؤولية وإلقاء عبئها على الأجيال القادمة».

وأشاد بتعاون مختلف الوزارات والجهات الحكومية المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي وعملها الدؤوب للمساهمة في تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار بما يضمن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من القطاعات التي تسهم بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد الكويتي وتعزيز صلابته أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية.

■ معالجة التحديات الاقتصادية في الكويت وجميع الدول المصدرة للنفط باتت ضرورة حتمية

غياب المحفزات الفنية يساهم في تراجع قيمة السيولة المتداولة

«البورصة» تسقط فريسة أمام جني الأرباح والضغوطات البيعية

مؤشرات البورصة تتراجع

عزا محللان ماليان كويتيان تراجع قيمة السيولة المتداولة في تعاملات بورصة الكويت عموما لعدة أسباب ابرزها تصحيح المستويات السعرية لاسهم شهدت ارتفاعات متتالية ما جعلها في بؤرة جني الارباح والضغوطات البيعية.

وقال المحللان إن انقضاء بعض المحفزات الفنية التي كان يسير على ايقاعها متوال الاداء العام ساهم في تراجع قيمة السيولة المتداولة مثل صفقة أمريكانا.

وأوضح المحلل المالي عضو مجلس الإدارة في شركة (صروح) الاستثمارية سليمان الوقيان بان الارتفاعات التي شهدتها مجريات الحركة منذ بداية العام وحتى نهاية فبراير الماضي كانت مبالغ فيها من جانب بعض مدراء المحافظ مما ساهم في تضخم أسعار بعض الاسهم الصغيرة و المضاربية ووقعت الآن تحت طائلة الضغوطات و المضاربات.

واضاف الوقيان ان منهجية التعاملات في البورصة ستظل على حالها خاصة مع الاستعداد لموسم انعقاد الجمعيات العمومية لاقرار التوزيعات ما يعني ان المسار خلال مارس الجاري سيسجل قيم نقدية متواضعة عند 20 مليون دينار كويتي (نحو 60 مليون دولار أمريكي) وهي معدلات متواضعة إذا تم مقارنتها مع ما كان يحققه السوق في يناير الماضي.

من جهته قال المحلل المالي رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح إن المتابع لحركة القيم النقدية المتداولة خلال جلسات هذا الشهر يجد أن السبب الرئيسي فيها هو الأسهم الصغيرة وهي شريحة اقل مما تجنيه القيم من جراء الشراء على الأسهم الكبيرة القريبة من سعر الدينار وما فوق. وأضاف الطراح أن المتداولين خاصة الصغار منهم يلجأون في هذه الأونة إلى الاحتفاظ بالأسهم حتى تتضح الرؤية المستقبلية لمسار الحركة وهو أمر يقلص من دورانها ودخولها في خانة الشراء و بالتالي تنعكس على أحجام القيمة النقدية التي بدأت في التراجع. وفيما يتعلق بجلسة أمس فكان واضحا حال التباين وسط تراجعات أثرت على السيولة بسبب التراجع على عموم الشركات " الرخيصة و المضاربية" لتتأخرها في الكشف عن البيانات المالية مما فتح باب الشائعات عليها.

وعدلت بعض الشركات من مستوياتها السعرية خلال فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق) بسبب الشراء الانتقائي من جانب المتعاملين لاسيما المحافظ المالية التابعة لكبريات المجموعات الاستثمارية وسط تماسك بعض الأسهم التشغيلية.

وتابع المتعاملون إفصاحات الشركات المدرجة ومنها (هيومن سوفت) عن اصدار موافقة على طلب لإتمام صفقة ذات طبيعة خاصة وإيضاح من شركتي (انجازات للتنمية العقارية) و(أولى وقود) بشأن التداول غير الإعتيادي وإفصاح مكمل عن نتائج اجتماع مجلس الإدارة لشركة (أسس).

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (امتيازات) و(بحرية) و(سينما) و(حيات كوم) و(ورقية) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (المستثمرون) و(الامتياز) و(ابيار) و(الاثمار) و(اعيان) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات وفي مقدمتها (الأنظمة) و(انوفست) و(نابيسكو) و(السلام) و(المعادن) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 32 شركة وانخفاض أسهم 75 شركة من اجمالي 145 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 11ر03 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 5ر3 مليون دينار كويتي (نحو 16 مليون دولار أمريكي) تمت عبر 511 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 978ر18 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 53ر8 نقطة ليبلغ مستوى 6750ر7 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 19ر2 مليون دينار (نحو 58 مليون دولار أمريكي) من خلال 204ر4 مليون سهم تمت عبر 5069 صفقة نقدية.

«بنك الائتمان»: قدمنا 565 قرضاً بـ 27.9 مليون دينار فبراير الماضي

قال بنك الائتمان الكويتي إن إجمالي عدد القروض والمبالغ المقررة التي خصصت للقروض العقارية وقروض المرأة والممنح عن فبراير الماضي بلغت 565 قرضا بقيمة 9ر27 مليون دينار كويتي (حوالي 92 مليون دولار امريكي).

وأضاف البنك في إحصائية متخصصة صادرة عنه ان تلك القروض تضمنت 22 قرضا لبناء قسائم خاصة بمبلغ قدره 4ر1 مليون دينار(ما يعادل 5ر4 مليون دولار) ومنصرف ب 7ر1 مليون دينار (ما يعادل 5ر5 مليون دولار) و 270 قرضا لبناء قسائم حكومية بمبلغ قدره 6ر18 مليون دينار (ما يعادل 9ر60 دولار) ومنصرف ب 2ر15 مليون دينار (ما يعادل 49 مليون دولار).

وذكر ان 66 قرضا لشراء بيوت بمبلغ مقرر قدره (اربعة ملايين دينار (ما يعادل 13 مليون دولار) ومنصرف ب 6ر3 مليون دينار (ما يعادل 11 مليون دولار) مبينا ان اعمال التوسعة والترميم للسكن الخاص تضمت تسعة قروض بقيمة مقررة بلغت 228 الف دينار (ما يعادل 747 الف دولار) ومبلغ منصرف قدره 322 الف دينار (ما يعادل مليون دولار).

وبين ان توسعة وترميم البيوت الحكومية شملت 115 قرضا بقيمة مقررة قدرها 7ر2 مليون دينار (ما يعادل 8ر8 مليون دولار) ومبلغ منصرف قدره 6ر3 مليون دينار (ما يعادل 8ر11 مليون دولار) موضحا ان منح ذوي الإعاقة شملت 83 قرضا بقيمة مقررة قدرها 720 الف دينار صرفت كاملة (ما يعادل مليوني دولار).

وفيما يتعلق بقروض المحفظة اشار البنك في إحصائيته إلى أن عددها بلغ 16 قرضا بمبلغ مقرر قدره 151 الف دينار (ما يعادل 495 الف دولار) في حين بلغ المنصرف منها 185 الف دينار (ما يعادل 606 ملايين دولار) توزعت على 11 قرضا للتوسعة والترميم بمبلغ مقرر 103 آلاف دينار (ما يعادل 337 الف دولار) ومنصرف ب 128 الفا (ما يعادل 419 الف دولار).

وأوضح بنك الائتمان الكويتي في إحصائيته ان القروض شملت ايضا قرضين للتوسعة بمبلغ مقرر بنحو 20 الف دينار (ما يعادل 65 الف دولار) وثلاثة قروض للترميم بمبلغ قدره 28 الفا (ما يعادل 91 الف دولار) ومنصرف ب 57 الفا (ما يعادل 186 الف دولار). ويعد بنك الائتمان الكويتي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت اشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقا للمرسوم رقم 81 لسنة 2007 ويتولى منح القروض الإسكانية للمواطنين إضافة إلى خدمات أخرى.

«بيتك» يوسع خصوماته لعملاء «حسابي» و«السندس» بعرض جديد على تأجير السيارات

احد معارض السيارات في «بيتك»

وسع بيت التمويل الكويتي «بيتك» برنامجه للخصومات الممنوحة لعملائه لتمتد الى العملاء المميزين المصنفين ضمن عملاء «حسابي» وعملاء «السندس» على خدمات التاجير التشغيلي للسيارات، التاجير مع الصيانة، بخصومات تصل الى 300 دينار على التاجير لسنة وستين بالتعاون مع 6 وكالات سيارات كبرى. ويعبر العرض الذي يستمر حتى نهاية الشهر الجاري عن حرص «بيتك» على تلبية طموحات عملائه ومنحهم تجربة مصرفية مميزة ومكافآت حصرية، وذلك باضافة مزايا جديدة يمكن للعملاء معرفة تفاصيلها على موقع «بيتك» الإلكتروني kfh.com.

ويشمل العرض على التاجير التشغيلي للسيارات عدة انواع هي: لكزس وجاكوار وميزراتي وتويوتا وجي ام سي و هوندا، حيث استهدف « بيتك» مجموعة متنوعة من افضل ماركات السيارات لارضاء جميع الاذواق وكافة الاهتمامات المرتبطة بتنوع الشريحتين المستهدفتين من العملاء وهما عملاء «حسابي» المعنية بشريحة الشباب و«السندس» وهي مجموعة الخدمات الحصرية الخاصة بالسيدات، ويمكن للعملاء من الشريحتين الاستفادة من العرض من خلال زيارة معارض « بيتك» في الري والشويخ والفنيج والاحمدي.

وسيتمتع العملاء بالاضافة الى مزايا العرض الخاص على برنامج التاجير بخدمات الصيانة المجانية وتامين ذهبي شامل وخدمة الطرق 24/7 وسيارة بديلة.

ويحرص «بيتك» على الاستمرار في مكافاة عملاءه وتلبية متطلباتهم نحو حياة افضل، وفي الوقت ذاته تعزيز اهداف «بيتك» الرامية إلى تنشيط حركة الاقتصاد المحلي من خلال زيادة مبيعات الوكلاء والتجار.

«نزع الملكية» تطلق تطبيقات بخدماتها الإلكترونية على الهواتف الذكية

قالت ادارة نزع الملكية انها باشرت بإطلاق تطبيقات خاصة بخدماتها الالكترونية على الهواتف الذكية والمحمولة.

واضاف مدير إدارة نزع الملكية للمنفعة العامة فهد الشعلة في تصريح صحافي ان هذه الخطوة تاتي حرصا من الادارة على مواكبة التطور التكنولوجي في عالم تقنية المعلومات لضرورتها في تحقيق اعلى درجات الجودة في تبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد.

واوضح الشعلة ان الإدارة دشنت اخيرا الموقع الإلكتروني الخاص بها على شبكة الانترنت مبينا انه اصبح جزءا رئيسيا لاغنى عنه في عمل ادارة (نزع الملكية) شانها في ذلك شان كافة الوزارات والهيئات الحكومية الاخرى.

وتهدف الإدارة إلى نزع ملكية العقارات والاراضي والاستيلاء عليها مؤقتا للمنفعة العامة بناء على قرارات صادرة عن مجلس الوزراء والمجلس البلدي وتحديد المخصصات المالية للتعويضات المقررة.